

2/2

هل بدأت «شغهاي» بالتمدّد إلى أوروبا؟

■ علوان نعيم أمين الدين*

ألمانيا

ترتبط ألمانيا مع روسيا طاقياً من خلال خط «السييل الشمالي» الذي يمرّ ببحر البلطيق، والذي تمّ إنجازه خلال وقت قياسي، فقد «اتخذ قرار بناء أنبوب غاز جديد عام 2005، وتمّ تعيين الممولين في شكل نهائي فقط في عام 2010. وقد حصلت شركة «غازبروم» الروسية على 51 في المئة من الأسهم، بينما تقاسمت الشركات الألمانية والفرنسية والنرويجية ما تبقى من الأسهم في ما بينها. وبدأ الفرع الأول من مشروع «السييل الشمالي» بالعمل في تشرين الثاني 2011، ووصل بين مدينة فيبورغ الروسية وغرايفسلد الألمانية» (صوت روسيا، 10/8/2012).

لهذا، ترى ألمانيا أنّ من مصلحةها الإبقاء على علاقات جيدة مع روسيا، وخصوصاً أنها تعتبر «رافعة الاقتصاد الأوروبي»، وأي «غامرة» قد تقوم بها تجاه موسكو ستكون عواقبها وخيمة على اقتصادها النامي والمتميز. من هنا، كان دخول ألمانيا على خط الأزمة الأوكرانية، مع أنها غير متضررة من الخط الغازي الذي يمر من أوكرانيا، بحيث تريد المحافظة على مصالحها في وقت يعاني فيه الاتحاد الأوروبي من الأزمات المالية التي تضرب أعضائه (إسبانيا، اليونان، وغيرها).

موجعةً للولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر للضائع الشرقية عبر طريق المواصلات البحري الذي سيمر عبر المحيط المتجمّد الشمالي، في حال تمّ تسير هذا الخط.

كما ترى المنظرون «الأوراسيون» أنّ برلين هي جزء من المحور الذي يتم العمل على استعادته وهو برلين-موسكو-طهران. طوكيو، ما يعطيها اهتماماً روسيا إضافياً.

البنك الآسيوي للاستثمار

يعتبر البنك الآسيوي الذي أنشأته الصين «ضربة موجعة» للولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على «البنك الدولي للإنشاء والتعمير» حيث أنها تحتفظ لنفسها بحق النقض على قراراته، ويعتبر الأداة المالية التي تستطيع عبرها الضغط باتجاه إجبار لبنان على انتهاج سياسة مالية تصبّ في غايتها ضمن بوتقة المصالح الأميركية. من هنا جاء التحرك الأمريكي المناهض لدخول بريطانيا إليه، علماً بأنّ عدة دول أوروبية صرحت برغبته في الانضمام إليه، كأعضاء مؤسسين أمثال فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وحتى سويسرا. (صحيفة الشعب الصينية أونلاين، 21/3/2015).

إلى ذلك، رحبت الممتددة باسم المفوضية الأوروبية مينا أندريفا بالتعاون الأوروبي الجديد مع بكين، مشيرة إلى أنّ «الاستثمار من الباطن في البنية التحتية يشكل تحدياً عالمياً، مضيفة أنه «في آسيا، كما هو الحال في أوروبا، ثمة احتياجات كبيرة للاستثمار. فالاستثمار المزداد في البنية التحتية في آسيا يلقي تحدياً، ويعدّ أيضاً فرصة تجارية لشركات الاتحاد الأوروبي» (صحيفة الشعب الصينية أونلاين، 19/3/2015).

مستقبل مصالحها يعود بعضه إلى ما يلي:

- سعي الدول الكبرى إلى فك الارتباط بالدول الأمريكي على مستوى الطاقة تحديداً، ما سينعكس سلباً على النفوذ الأمريكي في العالم (مقال مهم يمكن مراجعته: إبراهيم محمد، متى يفقد الدولار هيمنته على النظام النقدي الدولي؟ موقع التلفزيون الألماني DW 21/3/2015).
- قيام بعض الدول فعلياً، بالاستغناء عن الدولار كعملة تجارية عالمية شيئاً فشيئاً والاستعانة عنه بالعملات المحلية، وخصوصاً الدول الكبرى (مشروع قوة سيبيريا للغاز بين الصين وروسيا).

- تسابق الدول الكبرى على الوصول إلى مناطق الطاقة من أجل الحفاظ على قوتها الاقتصادية.
- الخوف من أن تقع السوق الأوروبية في قبضة الشرق وخسارة الولايات المتحدة لها.
- خوف الولايات المتحدة من أن تصبح أوروبا في ركب الاقتصاد الشرقي وأن ترتبط به في شكل مباشر.

- الإمساك بالمناطق الاستراتيجية الدولية (المضائق والقنوات الدولية).
- يبدو أنّ قطار التمدّد الشرقي نحو أوروبا قد أصبح على السكة، ما سيضيف الصراعات الدولية المرجحة للتفاعل سلبياً على المضمات الدولي.

* باحث في العلاقات الدولية

ليس خفياً التعاون النفطي بين شركتي «غازبروم» الروسية و«إيني» الإيطالية في العديد من الدول، وخصوصاً أنّ الأخيرة تاريخ استثماري طويل في الاتحاد السوفياتي السابق، بالإضافة إلى التعاون في الاستثمار النفطي الليبي، إذ كان من المفترض أن «تحصل شركة غازبروم من خلال شركة غازبروم نفط على 50 في المئة من حصة «إيني» في الائتلاف التجاري، بموجب اتفاقية تقسيم الإنتاج في حقل النفط الليبي (مشروع إيليفانت أو مشروع نفط الفيل)، أي 33.33 في المئة من حصة الشركات الأجنبية الداخلة في الائتلاف التجاري» (روسيا اليوم، 11/5/2011).

في شباط 1999، كانت غازبروم و«إيني» قد وقعتا مذكرة تفاهم للمشاركة في بناء مشروع «السييل الأزرق» (روسيا اليوم، 4/1/2015) قبل أن يتمّ توسيعه ليكون بديلاً عن خط «السييل الجنوبي» البلغاري، إذ تشكل إيطاليا شريكاً أساسياً في هذا الخط.

يرى كثيرون أنّ زيارة رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينيتزي، في آذار 2015، إلى موسكو تقع في خانة التعاون المتبادل في نواح كثيرة، وهذا ما دلّ عليه تصريحه من بروكسل قبل انطلاق القمة الأوروبية وقبل زيارته موسكو، والذي قال فيه أنّ المسألة ليست بغرض عقوبات جديدة على روسيا، ولكن بفهم ما هي الاستراتيجية الحالية، داعياً الاتحاد الأوروبي إلى تبني مقاربة مختلفة عن فرض العقوبات. (موقع الكلمة أون لاين 18/12/2014).

وحسب تقرير نشرته جريدة «إيكونومست» بعنوان «إيطاليا ورأب الصدع مع روسيا»، ترى إيطاليا «أنّ الحروب الأهلية في منطقة الشرق الأوسط والدول الفاشلة»، أرسلت «مئات الآلاف من اللاجئين الفارين إلى أوروبا خلال السنوات الأربع الماضية، اتجه كثير منهم إلى إيطاليا.

ومنذ عام 2013، تحاول إيطاليا كسب التعاون الروسي من أجل تحقيق تهدئة في سورية. وفي الأونة الأخيرة، تأمل إيطاليا أن تساعد روسيا في مواجهة الفوضى المنتشرة في ليبيا، والتي تعتبر واحدة من موري النفط الرئيسيين في إيطاليا، والتي أعلنت الليبشيات الإسلامية فيها مذبذباً، ولاها لتنظيم الدولة الإسلامية «داعش». وبالنسبة إلى روما، فإنّ التهديد الذي يشكله «داعش» على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط، يبدو أكثر إلحاحاً من توسّع بوتين في أوكرانيا». ويشير التقرير إلى أنّ هناك شعوراً بأنّ «العقوبات تضرّ المصالح التجارية الإيطالية، فإيطاليا هي ثاني أكبر شريك تجاري لروسيا في الاتحاد الأوروبي بعد ألمانيا، ورابع أكبر شريك على الصعيد العالمي لها. فبالإضافة إلى شركة فيات، هناك أكثر من 500 شركة إيطالية أخرى لديها عمليات في روسيا. كما تزود روسيا إيطاليا بما يقرب من 15 في المئة من النفط، و30 في المئة من احتياجاتها من الغاز. كما يتطشش الروس للمنتجات الإيطالية الفاخرة، كما تضاعفت التدفقات السياحية إلى إيطاليا تقريباً بين عامي 2008 و2013» (موقع التقرير الإلكتروني، 19/3/2015).

هنغاريا

خلال مؤتمر صحافي عقده عقب زيارته إلى بلغاريا مع رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على العلاقات الطاقوية التي تربط البلدين. وأكد أوربان، من جهته، أنّ بلاده «قد اتفقت مع روسيا على شروط إمدادات الغاز، وعلى إعفائها من الديون المستحقة، لقاء كميات الغاز التي لم تستهلكها وفق العقد السابق الموقع بين البلدين على مبدأ أخذ أو ادفع». وكانت شركة «غازبروم إكسپورت» الذراع التصديرية لعلاق الغاز الروسي «غازبروم» قد وقعت عام 1996 مع شركة «Panrusgaz» المجرية عقوداً طويلة الأجل لتوريد الغاز الطبيعي إلى هنغاريا حتى عام 2015. (روسيا اليوم، 17/2/2015).

على العكس الآخر، أكدت الصين بدء تسير الرحلات الجوية إلى بودابست أوائل أيار 2015. وقد تكررت وكالة «شينخوا» الصينية أنّ حوالي 90 ألف مسافر صيني زاروا هنغاريا العام 2014، بزيادة 20 في المئة على أساس سنوي. (صحيفة الشعب الصينية أونلاين، 19/3/2015).

إطلاق مجلس الأعمال اللبناني-الكوبي

شقيير: الانفتاح يشكل آفاقاً واعدة للاقتصاد



شقيير يقدم كتاب الغرفة إلى السفير الكوبي

أطلق رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقيير مجلس الأعمال اللبناني - الكوبي، في اجتماع موسع ضمّ عددًا كبيراً من رجال الأعمال المهمّين بالسوق الكوبية، في حضور سفير كوبا في لبنان رينيه براتز. وبعد توقيع وثائق التأسيس، تمّ انتخاب الهيئة الإدارية للمجلس، التي تشكلت كالآتي: علي كزما رئيساً، بلال ملص نائباً للرئيس، شكيب شهاب أميناً عاماً، مروان ديماس أميناً للمال، غابري تامر

وجوه البرزي مستشارين للمجلس، والأعضاء: حسن ضيا، أسامه شقيير، رياض بستاني، عماد جمعة، بشير ملص، نديم مطرحي، وإيل الفار. وقبل سفير كوبا بنثو منصب الرئيس الفخري للمجلس، بناء على اقتراح شقيير الذي أكد «أهمية انفتاح القطاع الخاص اللبناني على الخارج، لأنه يشكل آفاقاً واعدة للاقتصاد اللبناني في ظلّ التباطؤ، الذي يشهده في هذه المرحلة الدقيقة، التي تمرّ فيها البلاد»، لافتاً إلى «أنّ كوبا تشكل سوقاً واعدة»، وأكد براتز، من جهته، «رغبة الدولة الكوبية في جذب الاستثمارات الجديدة، وخصوصاً من دول لها باع طويل في التجارة الدولية والاستثمارات البناة مثل لبنان، الذي لديه رجال أعمال يتمتعون بخبرات كبيرة في المجالات كافة، والتي سيتمّ البناء عليها لتحقيق مصلحة البلدين، داعياً أعضاء المجلس إلى «العمل في شكل سريع، وتشكيل وفود للوقوف على الفرص المتاحة في كوبا، لا سيما بعد التطورات التشريعية والسياسات الاقتصادية التي تتفهاها الحكومة

البناء

«الإدارة» أقرت تعديل قانون صندوق تقاعد أطباء الأسنان

درست لجنة الإدارة والعدل خلال جلسة عقدتها أمس، اقتراح القانون الرامي إلى تثبيت رؤساء الأقسام المكلفين. وبعد الاستماع إلى رأي وزارة العدل، وبعد المناقشة والتداول وبناء لرأي وزارة العدل، قرّرت اللجنة تأجيل بنه إلى موعد آخر، على أن تؤمن وزارة العدل لائحة بعدد المعنيين، بالإضافة إلى إمكانية تطبيق هذه الأحكام على موظفي وزارة العدل المكلفين بمهام أخرى أسوة بزملائهم.

بعدها، انتقلت اللجنة إلى درس اقتراح القانون المتعلق بجريمة الرشوة في القضاء، وبعد الاستماع إلى رأي وزارة العدل، قرّرت التريث في بنه إلى جلسة لاحقة لدرس إمكانية توسيعه ليطال جريمة صرف النقود.

كما درست اقتراح القانون المتعلق بتعديل قانون صندوق تقاعد أطباء الأسنان، وبعد الاطلاع على رأي نقابتي أطباء الأسنان، وبعد المناقشة والتداول أقرت اللجنة الاقتراح المذكور معدلاً.

أما اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة الإدارة، برئاسة النائب سمير الجسر، والمكلفة بدرس اقتراح القانون الرامي إلى تعديل قانون التجارة، فقد تابعت درس الاقتراح المذكور، والأحكام المتعلقة بحالات التعاقد بين الشركة وأحد أعضاء مجلس إدارتها والمدراء ومفوضي المراقبة والشركاء الذين يملكون نسبة معينة من الأسهم ومدور مجلس الإدارة، لهذه الجهة، وكذلك دور مفوض المراقبة. كما درست «مهمل مرور الزمن لمسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء لجهة الإخطاء الإدارية.

كركي أعلن عن آلية جديدة للتصوير بالرنين المغناطيسي والطبقي المحوري

«في إطار التخفيف عن كاهل المضمونين وعدم تعبيدهم أعباء إضافية لاسترداد المبالغ المدفوعة من قبلهم عن بعض الأعمال الطبية»، أصدر المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي «المذكرة الإعلامية رقم 521 تاريخ 1 نيسان 2015. تمّ خلالها وضع عقد الاتفاق المتعلق بتصوير بالرنين المغناطيسي MRI والتصوير الطبقي المحوري PET و CT-SCAN والذي يتم بموجب موافقة نسبة من الصندوق موضع التطبيق». ودعا المدير العام للصندوق «المستشفيات ومراكز الأشعة المتعاقدّة مع الضمان والتي تتوفّر لديهم الخدمات الطبية المشار إليها أعلاه إلى التعاقد مع الصندوق وفق النموذج المعد من قبل الإدارة».

وأضافت المذكرة: «عليه وبعد توقيع العقود المنوّد عنها أعلاه يصبح باستطاعة المضمونين الإنعفاء بتسديد مساهمتهم فقط والمحددة بـ 20 في المئة من مقدار التصرف المحددة من قبل الصندوق لأعمال الطبية المشار إليها أعلاه على أن يسدّد الصندوق النسبة المتوجبة عليه (80 في المئة) مباشرة إلى المستشفى أو مركز الأشعة».

وأمل كركي «أن تودي هذه الآلية الجديدة إلى ضبط عمليات دخول المستشفيات غير المبرّرة، ما يساهم في خفض كلفة الفاتورة الصحية التي يتكبدها الضمان سنوياً».

انخفاض أسعار المشتقات النفطية واستقرار سعر البنزين

انخفضت أمس أسعار المشتقات النفطية بمعدل 300 ليرة لبنانية لصفحة كلّ من الديزل أويل والمازوت الأحمر الكازن، و500 ليرة لبنانية لقاورة الغاز، في حين استقر سعر صفحته البنزين للونين 98 و95 أوكتان.

جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه آرثور نظريان، حدّد بموجبها الحد الأعلى لأسعار مبيع المشتقات النفطية في الأسواق اللبنانية التي أصبحت على الشكل الآتي:

- بنزين 98 أوكتان 25100 ليرة لبنانية
- بنزين 95 أوكتان 24500 ليرة لبنانية
- ديزل أويل للمركبات 15900 ليرة لبنانية
- مازوت أحمر 15300 ليرة لبنانية
- كاز 16500 ليرة لبنانية
- قاورة غاز زنتة عشرة كيلوغرامات 14300 ليرة لبنانية
- قاورة غاز زنتة 12.5 كيلوغراما 17300 ليرة لبنانية.

ومن المتوقع أن تتراجع هذه الأسعار الأسبوع المقبل، بالمعدل ذاته، وخصوصاً أنّ سعر برميل النفط الخام البرنت الأمريكي يتراوح بين 56 و55 دولاراً أميركياً.

نقيب موزعي الغاز: لاتخاذ

إجراءات حمائية للقطاع

اعتبر رئيس نقابة العاملين والموزعين في قطاع الغاز، فريد زيتون أنّ «انفجار خزان الغاز في معمل MP4 في المدينة الصناعية في زوق مصبح أعاد التذكير بأهمية اتخاذ إجراءات الحماية كافة في قطاع الغاز كل». وقال في بيان: «إنّا نكانت نضرار هذا الانفجار قد اقتصرت على المدايات، كونه وقع بعد الظهر في مدينة صناعية، فإنّ قوارير الغاز تشكل قتال موقوتة منتشرة في جميع المنازل في لبنان، وانفجار إحداها قد يؤدي إلى العديد من الضحايا، وخصوصاً أنّ عمر هذه القوارير قد يتجاوز الستين عاماً»، مؤكداً «ضرورة تلفّ كلّ القوارير الموجودة في لبنان والمقرر عددها بنحو ستة ملايين قاورة، كما يجب مراقبة مراكز التعبئة التي يصل عددها إلى 140 مركزاً غير مستوفية الشروط، باستثناء 19 منها مرخصة فقط، وبالتالي على المعنيين القيام بالكشوفات اللازمة لإقفال عدد كبير من هذه المراكز».

ودعا «وزارات الصناعة والطاقة والداخلية المعنية إلى عقد اجتماع عاجل للبحث في كل مشاكل هذا القطاع واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان ووقوع الكارثة».

دبوسي مجدداً لرئاسة غرفة طرابلس

أعدّ أعضاء مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال، خلال عملية انتخاب داخلية، تسمية توفيق دبوسي لرئاسة الغرفة، وتسمية مارسيل شبطيني نائباً أولاً للرئيس وإبراهيم فوز نائباً ثانياً وبسام الرحولي أميناً للمال.

وشكر دبوسي في بيان، كلّ من منحه ثقته، وحصّ بالشكر وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم الذي «يرعى تطעות الغرفة في الإنماء والتقدم والإزهار». وأكد «العزم على استكمال مسيرة تلك النجاحات ومواكبتها بإرادة صلبة واستعداد دائم لبذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز الدور الريادي للمتعاظم لغرفة طرابلس ولبنان الشمالي في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتوطيد دائم الأبحاث التي تشهدها هذه المؤسسة العريقة، التي باتت محط أنظار المسؤولين وأصحاب الأعمال في لبنان والعالم العربي والأجنبي، وبما يوازي تطעות إنشاء المدينة ومناطق الجوار في تلمس نعمة الأمن والأمان، ومواجهة التحديات والتحولت التي تفرضها المرحلة الاقتصادية المجتمعية المعاصرة».

سائقو السيارات العمومية اعتصموا احتجاجاً على قانون السير الجديد

نفذ عدد من سائقي السيارات العمومية اعتصاماً في ساحة عبد الحميد كرامي، قرب سراي طرابلس الحكومي، احتجاجاً على قانون السير الجديد، ورفعوا لافتات تطالب «بإعادة النظر في القانون، وذلك لأنّ الوضع الاقتصادي صعب، ولا قدرة للسائقين على تأمين ما يطلب من غرامات في القانون الجديد».

وقد استقبل محافظ لبنان الشمالي القاضي رمزي نهار في مكتبه في سراي طرابلس، المعتمدين الذين تمّنوا عليه «بإصالح على إصدار قوانين لتخفيف بعدم العمل بهذا القانون في الوقت الراهن، لأنّ في طرابلس، العديد من الفقراء غير القادرين على تحمل أعباء هذا القانون، ما سيؤدي بهم إلى خسارة عملهم». وطلب الوفد رئيس الحكومة تمام سلام، «بالمعمل على إصدار قوانين لتخفيف المبالغ التي يدفعونها على فواتر السوق من 600 ألف إلى 200 ألف، وخفض كلفة التفرغ العمومية من 33 مليون إلى 5 ملايين ليرة، ومنع المعاملة السوروية على سيارات الأجرة وغيرها من الأعمال في طرابلس وسائر المناطق الشمالية، والتي تتعكس سلباً على المواطنين وتزيد من نسبة البطالة، وهي أصلاً مرتفعة، للتمكن من العيش بكرامة».

رعى افتتاح الملتقى الاقتصادي المصرفي حكيم: لوضع رزمة من الإصلاحات وإعادة هيكلة مالية القطاع العام



برعاية وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم وحضوره، انطلقت صباح أمس في فندق «فينيسيا»، فعاليات الملتقى الاقتصادي المصرفي اللبناني 2015 بعنوان «التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع مصرف لبنان ووزارة الاقتصاد والتجارة والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، في حضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفين العرب رئيس الهيئة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل، الأمين العام لاتحاد المصارف وسام قنوت، ممثلين عن: البنك الدولي، وزارة الخارجية الهنغارية، البنك المركزي الفدرالي في واشنطن ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وممثلين عن القيادات الأمنية وأكثر من 400 شخصية قيادية مالية ومصرفية واقتصادية عربية ولبنانية.

القصار

وشدّد القصار، بدوره، على ضرورة «الاهتمام بثروة لبنان الأهم والأغلى، ألا وهي الطاقات البشرية والشبابية من المهارات والكفاءات، التي تمثل بوابة الصعود إلى عالم الاقتصاد المعرفي»، مؤكداً «أولوية تأهيلها لمتطلبات الاقتصاد الحديث والاحتياجات الجديدة والمتنوعة للأسواق من المهن والمهارات العلمية والبحثية، لتعزيز تنافسية اقتصادنا بالمتحتوى المعرفي والتكنولوجي، وتوفير فرص العمل الجديدة والمستدامة». وأضاف إلى ذلك، الطاقات العظيمة للأغتراب اللبناني التي لم يحسن الاستفادة منها».

سلامة

ولفت سلامة إلى «أنّ تراجع أسعار النفط وأسعار السلع يشجعنا على الحفاظ على سيولة مرتفعة في الأسواق، من دون أن يهدّد ذلك استقرار الأسعار»، مشيراً إلى «أنّ الهدف من ذلك هو تحفيز الطلب الداخلي في وقت نواجه فيه، على غرار بلدان المنطقة، تراجعاً في الطلب الخارجي وفي التجارة الموازنة إلى ازديادها، وكذلك الدين العام الذي تعدي 66 مليار دولار».

وأشار طربيه إلى أنّ لبنان «يشكو اليوم من غياب توجه أو خيار حكومي واضح لتحديد عن مشاكل المنطقة وتأثيراتها على اقتصادها، فالصناديق انخفضت أكثر من 23 في المئة، ما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري، فيما عجز الموازنة إلى ازديادها، وكذلك الدين العام الذي تعدي 66 مليار دولار».

وأكد «أنّ مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة بسيهران على حماية سمعة القطاع المالي اللبناني، وذلك بتنظيم نشاط هذا القطاع وفق قواعد عمل تحول دون دخول اموال غير مشروعة إلى قطاعنا». وأشار إلى أنّ «هيئة الأسواق المالية تسعى إلى تأمين المناخ المؤاتي لتطوير سوق رأسمالية متفجرة تطلعت للمستثمر». وقال: «من أجل ذلك، طورنا قدراتنا التنظيمية والرقابية وأوجدنا الإمكانيات اللازمة. وتقوم هيئة الأسواق المالية بتريخيص صناديق الاستثمار وهذا الترخيص الزامي ومراقبة تسويتها وتنظيم التداول بالأوراق المالية والعملات والسلع».

حكيم

وأشار حكيم إلى «أنّ الاقتصاد اللبناني يعيش اليوم حالاً من الركود الناتجة عن انكماش في حركة الاستثمار والاستهلاك». وقال: «في ظلّ هذه الأوضاع، بات من الضروري اتخاذ الإجراءات التي تدفع بنسب النمو باتجاهات أعلى، والمحافظة على مصادر فرص العمل من خلال الإبقاء على المؤسسات الصناعية والتجارية وتشجيع فتح مؤسسات جديدة وتأمين مصادر التمويل ووضع آليات لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بدل الدفع باتجاه إفقال المؤسسات القائمة». وبالتالي، يجب أن يكون التركيز الآن على وضع رزمة من الإصلاحات وعلى إعادة هيكلة مالية القطاع العام». وختم: «نؤمن بأنّه في ظلّ انتخاب رئيس للجمهورية وإقرار قانون انتخابي وتسليح الجيش اللبناني، من المتوقع أن ينعو الاقتصاد اللبناني بما يزيد عن الخمسة في المئة. وهذه النسبة مبرّرة بتحريك الاستثمار ما سيدفع بالهجلة الاقتصادية إلى نسب نمو عالية عبر زيادة فرص العمل للبنانيين وتحديث الماكينة الإنتاجية».

لقاء في مجلس النواب لبحث موضوع

التشريعات والتعاون مع البنك الدولي



النواب ومدير الحوكمة في البنك الدولي (تتوز)

وتابع جابر: «تكلمنا في مواضيع أخرى عديدة وكيفية التعاون بين المجلس والبنك الدولي وسيفعل هذا التعاون، وخصوصاً أنّ هناك العديد من المشاريع المهمة جداً في لبنان بالنسبة إلى النقل السريع. وبالنسبة إلى موضوع السدود، وفي طبيعتها كمشروع سبسي، فهو سيحل بعد إنشائه مشكلة كبيرة لسكان بيروت الكبرى من خلال تزويد منازلهم بالمياه، هناك خطة للتعاون، دولة الرئيس بري أعلى توجيهاته بتفعيل هذا الموضوع والتسريع في إرسال كل القوانين من الحكومة بخصوص البنك الدولي إلى اللجان النيابية للاستئجال بدراستها وعرضها على الهيئة العامة في أقرب فرصة ممكنة».

عقد النائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب نبيه بري والنواب: محمد قباني، جان أوغاسايلان، علي بزّي، عاطف مجداني، كاظم الخير وجمال الجراح اجتماعاً ظهر أمس في قاعة المكتبة العامة في مجلس النواب، مع مدير قطاع الحوكمة في البنك الدولي ماريو مارسيل كوليل، في حضور عدد من الأخصائيين. وتناول الاجتماع موضوع التشريعات وكيفية التعاون بين المجلس النيابي والبنك الدولي. وقال جابر، بعد الاجتماع: «اللقاء اليوم مع البنك الدولي ومجموعة من رؤساء اللجان اللبنانية وأعضاء هذه اللجان، وخصوصاً لجان المال والصحة والأشغال والاقتصاد مع ماريو مارسيل، وهو يتولى حالياً في

البنك الدولي مسؤولية حكم الصالح، والعنوان هو طبعاً الحكم الصالح لأجل التنمية، هناك مواضيع عديدة تمّ البحث فيها، وفي لبنان التركيز أولاً هو على موضوع الموازنة وغياب الموازنة وضرورة أن ترسل الحكومة موازنة جديدة وبقراها المجلس النيابي لأنها الوسيلة الوحيدة للرقابة الحقيقية من قبل المجلس النيابي على الحكومة».

وأضاف: «كانت هناك توصية بأن يسير لبنان قدماً في إقرار الموازنة وأخبرناه أنّ مجلس الوزراء سيعدّد في 16 نيسان جلسة مخصصة لذلك، ونأمل أن يتمّ الاستئجال في إرسالها على المجلس في أقرب وقت ممكن لإنهاء لوضع القطار على السكة الصحيحة في الموضوع المالي في لبنان».